جودة البحوث الفقهية
فى الكليات الشرعية

أ . د . / حمدى عبد المنعم شلبى
أســـتاذ الفقـــه العـــام
وعميد كلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر – دمنهور

١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــــــديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه ، والتابعين بإحسان إلي يوم الدين ، وبعد :

فإن من مبادئ الإسلام المقررة على مدي الزمان الجودة والإحسان ؛ أمر بذلك ربنا سبحانه فقال : ﴿ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٥]، وقرّر ذلك إمام المحسنين ؛ فقال ﷺ: ﴿ إن الله كتب الإحسان على كل شيء ﴾[١] . وقال النووي : (هذا الحديث من الأحاديث الجامعة لقواعد الإسلام)[٢] .

وظلت الجودة والإحسان متلازمين مادام المؤمن بربّه يستحضر في كل عمل أن الله تعالي يراه ، تطبيقا لقوله ﷺ : ﴿ الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك ﴾[٣] ؛ فكان يعبد الله ، ويعمل لله ، ابتغاء مرضاة الله ، وبين يديه قول الله تعالى : ﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ

---

(١) خرجه الإمام مسلم بسنده عن شدّاد بن أوْس قال : ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ ، وبقية الحديث : (فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبح ، وليحدّ أحدُكم شفرته ، فلْيرح ذبيحته) . كتاب الصيد والذبائح باب الأمر بإحسان الذبح والقتل . وقال النووي : (القتلة) بكسر القاف ، وهي الهيئة والحالة ، وهو عام في كل قتيل من الذبائح ، والقتل قصاصا، وفي حد ، ونحو ذلك .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج٧ / ١١٩ .

(٣) أخرجه الإمام البخاري في : كتاب الإيمان ، باب سؤال جبريل النبيﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان ، والإمام مسلم في : كتاب الإيمان ، باب الإيمان والإسلام والإحسان.

عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة : ١٠٥].

ومنذ أن خبت – شيئا فشيئا – شعلة الجودة والإحسان ، ضعفت بالتبعية المنتجات الإسلامية ، وعلى العكس تفوقت المنتجات غير الإسلامية ، حيث اهتمت بالجودة ومعاييرها في كل مجال .

والعجيب أن هذه الاهتمامات الغربية بنظام الجودة لم تظهر إلاّ في منتصف القرن العشرين .

وكان من أسباب نجاح **اليابان** – برغم قلة مواردها الطبيعية – إقامة حلقات الجودة ، والتي نشأت عام ١٩٦١ بناء على اقتراح تقدم به (كارو أشيكو) أستاذ الهندسة في جامعة طوكيو بمساندة النقابة اليابانية للعلماء والمهندسين بتأليف مجموعات صغيرة من العاملين تهتم بالتعرف على المشكلات المتعلقة بمجال أعمالهم ، وعن طريق نظام الجودة تمكنت **اليابان** من إنتاج السلع ذات الجودة العالية والكلفة الأقل ، ومكّنها ذلك من اقتحام الأسواق العالمية وارتقاء المرتبة العليا فيها .

وفي شهر ابريل عام ١٩٨١ تم الاحتفال بذكرى إقامة مائة ألف حلقة لمراقبة الجودة في **اليابان** [١] .

وفي **الولايات المتحدة الأمريكية** بدأ عدد محدود من الشركات الأمريكية عام ١٩٧٤ بوضع برنامج لحلقات الجودة بمعرفة (وين ركز)

---

(١) اقتصاديات الأعمال ، للدكتور سعد صادق بحيري ص ٥٠ وما بعدها ، وحلقات الجودة اليابانية (المفهوم والأهمية) للدكتور وجيه العلي ، الرياض : مجلة الإدارة العامة ، العدد ٥٣ ، مارس ١٩٨٧ ، ص ١١ .

المدير الصناعي في شركة (لوكهيد) في ضوء ما شاهده من نشاط حلقات الجودة في اليابان .

ثم تزايد نشاط حلقات الجودة بعد ذلك ، ففي عام ١٩٧٧ قام عدد من الممارسين لنشاط حلقات الجودة بتكوين الاتحاد الدولي لحلقات الجودة .

وفي عام ١٩٧٨ عقد المؤتمر السنوي الأول لحلقات الجودة في (سان فرانسيسكو) ، ومن ذلك الحين يتم سنويا عقد مؤتمر لحلقات الجودة يحضره عدد كبير من المهتمين بالنشاط يتزايد عددهم عاما بعد آخر ، حيث يعمل المشاركون على تطوير أعمالهم بما يرفع من جودة منتجاتهم والخدمات التي يقدمونها [١].

ثم شكلت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية عام ١٩٩٥ مجموعة استراتيجيات للاستشارات البيئية انبثق عنها لجنة فنية رقم ٢٠٧ لوضع مواصفات خاصة بالبيئة ومماثلة لمواصفات الجودة ، وفي سبتمبر ١٩٩٦ تم إصدار المواصفات التعاقدية ١٤٠٠١ والإرشادية ١٤٠٠٤ رسميا ، ومواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ تتضمن عدة مواصفات تحمل أرقاما من ١٤٠٠١ إلى ١٤٠٦٠[٢].

وكان نظام التعليم ومنتجاته – من الخريجين – ممّا خضع لنظام الجودة ؛ فوُضعت المؤلفات في (التربية والتعليم) تحت مسمّى (المعايير) – أي المطلوبة – لكل ما يتصل بهذا النظام من منشآت ، وأساتذة ، وطلاب.

---

(١) اقتصاديات الأعمال ، دكتور سعد صادق من ص ٥٣ و ٥٤ ، وحلقات الجودة اليابانية د. وجيه العلى ص ١٥.

(٢) انظر : اقتصاديات الإعمال ، دكتور سعد صادق ص ١٦ : ١٩ .

وكان حتميا خضوع التعليم الجامعي لنظام الجودة ، وكانت جامعة الأزهر ضمن الجامعات المصرية التي شرعت في الأخذ بهذا النظام ؛ فتشكلت بالجامعة لجنة عليا لتطوير التعليم بها ، وكان لكلية الشريعة والقانون بدمنهور شرف المشاركة في هذه اللجنة العليا ممثلة بعضوين من أعضاء هيئة التدريس بالكلية ، هما :

الدكتور السيد مرجان مدرس القانون الإداري بقسم القانون العام .

والدكتور أنس بشار مدرس القانون المدني بقسم القانون الخاص .

لما يتسمان به من جودة في الأداء ، رشحتهما لنيل شرف تمثيل الكلية بهذه اللجنة العليا التي ندعو لها بالتوفيق والسداد .

ولما كان البحث العلمي هو من السمات المميزة للمرحلة الجامعية ، ولما كانت البحوث الفقهية في الكليات الشرعية يجب أن تتسم بالجودة العالية ؛ فقد استخرت الله تعالى أن أكتب في هذا الموضوع تحت عنوان :

(جودة البحوث الفقهية في الكليات الشرعية)

وقد مهّدت لهذا البحث بمطلب تمهيدي يتضمن المقصود بالجودة ، ثم علاقة كليات الشريعة بالبحث الفقهي ، وأهم المؤلفات البحثية في هذا المجال ، ودور قسم الفقه بالكلية تجاه (قاعة البحث الفقهي) .

وحيث كان البحث الفقهي دائرا بين ثلاثة اتجاهات :

أولها : الكتابة في موضوع فقهي معيّن .

وثانيها : تحقيق مؤلف من كتب التراث .

وثالثها : تناول شخصية عالم من العلماء .

فإنّي أتناول هذه الأمور الثلاثة في مطالب متتالية ، مقدّما النصح ؛ فـ (الدين النصيحة)[1] حول جودة الكتابة في كل اتجاه من هذه الاتجاهات . سائلا الله تعالى أن ينفع بذلك النصح أولادي وإخوتي وأخواتي من الباحثين والباحثات في كلياتنا الشرعية ضارعا إليه سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن يثيبني عليه يوم الدين .

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

دمنهور في جماد أول ١٤٢٦ هـ
يونيه ٢٠٠٥ م

دكتور

حمدي عبد المنعم شلبي

رئيس قسم الفقه وعميد الكلية

(١) أخرجه الإمام مسلم ، في : كتاب الإيمان ، باب بيان أن الدين النصيحة .

المطلب التمهيدي

في

الجودة وكليات الشريعة والبحث الفقهي

وأتناول في هذا المطلب فروعا أربعة :

الأول : في معني الجودة .

الثاني : في علاقة كليات الشريعة بالبحث الفقهي .

الثالث : في أهم المؤلفات في كيفية كتابة البحوث .

الرابع : في دور قسم الفقه بالكلية تجاه (قاعة البحث الفقهي) .

وإليك هذه الفروع رزقني الله وإياك الفروع – أي العلو والصعـــود – في سلّم مرضاته تعالى .

الفرع الأول

في معنى الجـــودة

في اللغة[1] : الجيِّد : نقيض الردئ .

وجاد الشيءُ جُودَةً و جَوْدَةً أي صار جيِّدا ، ويقال : هذا شيء جيِّد ، بَيِّنُ الجُودَة والجَوْدة .

وقَدْ جاد جُودَةً وأجاد : أى أتى بالجيد من القول أو الفعل .

ويُقال : أجاد فلانٌ في عمله وأجْوَد ، وجاد عملُه يجودُ جودة ، وأجاد الشيء وفيه : صيّره جيّداً . **وتجوّد في العمل** : تأنق فيه ، وتجّود الشيء : تخيّره وطلب أن يكون جيدا ، **وتجاودوا في الشيء** : نظروا أيهم أجود فيه ، ويقال : تجاودوا في المحاورة : نظروا أيهم أجود حجّة ، وفي **الحديث** : نظروا أيهم أجود حديثا .

وتجودَ فى العمل : تأنق فيه .

والجواد هو النجيب من الخيل ، والجمع جياد ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾ [ص:٣١].

والجَوْدة : جَوْدة الفهم .

وفي الاصطلاح[2] : جُودَةُ الفَهْم : صحة الانتقال من الملزومات إلى اللوازم .

---

(١) انظر لسان العرب لابن منظور ، والمعجم الوسيط ، مادة (جود) .

(٢) كتاب التعريفات ، للشريف الجرجاني ، باب الجيم ، مسلسل ٥٢٢ .

وبناء على ما تقدّم : فإن الجودة (بفتح الجيم وسكون الواو ، أو بضم الجيم) يقصد بها الإجادة والإتقان والتأنّق سواء أكان ذلك في القول أو الفعل .

فالجودة في البحث أي الإتيان به على وجه جيّد ، وذلك بمراعاة قواعد البحث ، ومتطلباته وصحة الانتقال فيه من الملزومات إلى اللوازم ، وصولا إلى نتائج مفيدة ومثمرة وإضافة الجديد والمبتكر بما يعود بالنفع على القارئ أو المستفيد من البحث .

ومن الجودة اختيار الموضوعات والقضايا المعاصرة – وما أكثرها – لبيان الأحكام الفقهية فيها ، ذلك أن بعض الباحثين يتوقفون في الكتابة عند الموضوعات التقليدية دونما إضافات جديدة تذكر ، ودون تقديم القديم في ثوب جديد قشيب [1] .

---

(١) القشيب : الجديد أو النظيف ، وكل جديد قشيب .

الفرع الثاني

في علاقة كليات الشريعة بالبحث الفقهي

تتمثل هذه العلاقة في تقرير مادة : (قاعة البحث) على طلاّب مرحلتي : الإجازة العالية والدراسات العليا .

ويتبين ذلك من خلال لائحة كليات الشريعة والقانون بجامعة الأزهر على النحو التالي :

أولا : مرحلة الإجازة العالية :

١- **المادة (٥)** : تتعلق بتدريس المادة ، ونصّها :

(تقرر قاعات بحث على جميع طلاب الكلية بقسميها في كل فرقة من فرق الدراسة في مادتين شرعيتين ، ويضاف إليهما مادتان قانونيتان بالنسبة لطلاب قسم الشريعة والقانون ، ولمجلس الكلية تقرير مادة شرعية ثالثة ، ويحدد مجلس الكلية في بداية كل عام هذه المواد وبواقع ساعة واحدة لكل مقرر .)

٢- **المادة (١٥)** : تتعلق بالامتحان ، ونصّها :

(تعتبر قاعة البحث مادة من مواد الدراسة والامتحان ، ويسري عليها ما يسري على سائر المواد من نجاح ورسوب وتقدير درجة النجاح فيها عن طريق أخذ متوسط الدرجة التي حصل عليها الطالب في المواد المقررة وعليه فيها قاعات بحث .)

٣- **المادة (١٦)** : تتعلق بحضور الطالب قاعات البحث ، ونصّها :

(على الطالب متابعة قاعات البحث بحيث لا تقل نسبة حضوره في كل منها عن ٧٠% من الزمن المقرر ، وإلاّ حُرم من دخول الامتحان في

قاعة البحث التي لم يستوف النسبة فيها ما لم يقبل مجلس الكلية عذره ، بناء على طلب مجلس القسم المختص .)

هذا وفي ظل العام الدراسي الكامل – قبل تطبيق نظام الفصلين – كانت المادة تدرس طول العام ، وتوزع الدرجات المائة على المواد المقررة ، وكان يُكتفى غالبا بامتحان تحريري في نهاية العام ، وإن كان ثمت بحوث ، فلم يكن لتدريسها من منهج ، ولا لتصحيحها من معايير ، وكذلك لم تكن درجاتها تضاف لدرجات المادة .

ومع نظام الفصلين الدراسيين ، واقتصار تدريس مادة (الفقه المذهبي) – وكذلك أصول الفقه – في فصل دراسي واحد ، ارتبطت مادة (قاعة البحث) بالمادة الأصلية ؛ فكان توزيع مادة (قاعة البحث) الشرعية والقانونية في الفصلين كما يلي :

القسم	قسم الشريعة الاسلامية		قسم الشريعة والقانون	
الفرقة	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الثاني
الأولى	ق. ب. فقه	ق. ب. أصول فقه	ق. ب. فقه ق. ب. مدخل قانون	ــــــــ ــــــــ
الثانية	ق. ب . فقه مقارن	ق. ب. فقه ــــــــ	ق. ب. أصول فقه ــــــــ	ق. ب. قانون إداري
الثالثة		ق. ب. أصول فقه ــــــــ	ق. ب. فقه ــــــــ	ق. ب. قانون جنائي
الرابعة	ق. ب. قواعد فقه ــــــــ	ق. ب. قضايا فقهية	ق. ب. أصول فقه ــــــــ	ق. ب. قانون مدني (عقود)
الخامسة	/	/	ق. ب. إجراءات جنائية	ق. ب. فقه مقارن ــــــــ

وبالنظر للمادة الخامسة من اللائحة الداخلية السابقة ، تتبين الملحوظات الآتية :

أ- في قسم الشريعة الإسلامية :

يتم تدريس مادتين شرعيتين في جميع الفرق ماعدا الفرقة الثالثة حيث تدرس المادة في أصول الفقه فقط .

ب- في قسم الشريعة والقانون :

تدرس مادة شرعية فقط - وليس مادتين - بجانب مادة قانونية كذلك - وليست مادتين - ويرجع هذا وذاك إلى تعليمات شئون التعليم بالجامعة آنذاك .

ثانيا : مرحلة الدراسات العليا :

المادة (٣٢) ونصّها : (قاعة البحث مادة مستقلة في كل فرقة . وعلى الطلاب متابعة الدراسة فيها وإعداد البحوث التي يكلفونها . ويقدّم الأستاذ في نهاية كل عام جامعي قائمة بالتقديرات الحاصل عليها كل طالب ، ويشترط لدخول امتحان الفرقة نجاح الطالب في قاعة البحث ، ولا تحسب درجاتها في المجموع الكلي للمواد) .

وهذه المادة لم تبين المواد الشرعية أو القانونية التي تدرس فيها قاعة البحث ، ولكن جرى العرف في الأقسام المختلفة على تدريس المادة على النحو التالي :

القسم	الفرقة الأولى	الفرقة الثانية
قسم الفقه	ق . ب . (فقه مذهبي)	ق . ب . (فقه مذهبي)
الفقه المقارن	فقه الكتاب والسنة	فقه الكتاب والسنة
السياسة الشرعية	الجنايات في الفقه الاسلامى (الجناية على النفس مقارنة بالقانون الوضعي)	العلاقات الدولية في الاسلام
أصول الفقه	أصول الفقه	أصول الفقه
القانون الخاص	ق . ب . بلغة أجنبية	ق . ب . بلغة أجنبية
القانون العام	ق . ب . بلغة أجنبية	ق . ب . بلغة أجنبية

الفرع الثالث

فـــي

أهم المؤلفات في كيفية كتابة البحوث

أولا : لعل أول ما يتبادر إلى أذهاننا جميعا هو ذلكم المؤلَّف القيم :

١- كيف تكتب بحثا أو رسالة ، للدكتور أحمد شلبى .

وهو دراسة منهجية لكتابـــة البحـــوث وإعـــداد رســـائل الماجســـتير والدكتوراه .

ولا تكاد تخلو مكتبة باحث من هذا المؤلف ، وكنّا نحاول الاسترشـــاد بكل صغيرة وكبيرة فيه مع أولى بحوثنا الفقهية ، وما تلاها من رســـالتي : الماجستير والدكتوراه ، وما أعقبها من بحوث للترقية لدرجة (أستاذ مساعد).

لكن الحقُ يقال : إنه رغم تقرير مادة (قاعة البحـــث) فـــي مرحلـــة الإجازة ، فلم يكن ثمّ منهج تدريسى للمادة ، وكان يكتفـــى غالبـــا بامتحـــان تحريري آخر العام الدراسي ، وإن طُلبت بحـــوث ، فمصيرهـــا الضيـــاع والإهمال .

ثانيا : لما أُعرت إلى جامعة أم القرى في العام الجامعي ٩١ / ١٩٩٢م كانت مادة (قاعة البحث) لها مراجـــع متعـــددة ، وســـاعات معتمـــدة ، وتدريس فعلى في (كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) . وكنّـــا نُكلَّفَ الطالب خلال الفصل الدراسي لتدريس المادة ببحثين أحدهمـــا يُملى عليه موضوعه ، والآخر يترك له حرية اختيـــاره ، ليـــوازن بين البحثين ، وكنا نربط بين البحثين ونناقش الطالب فيهما .

وكانت المؤلفات الآتية أهم ما رجعنا إليه في تدريس هذه المادة :

٢- كتابة البحث العلمي ، ومصادر الدراسات الفقهية للأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان .

وقد أهداه إليَّ الأخ الصديق المؤلف ، وكان عمدتنا الذي اعتمدنا عليه كثيرا في هذه المادة.

٣- البحث العلمي مناهجه وتقنياته . للدكتور محمد زيان عمر .

٤- الدليل إلى كتابة البحوث الجامعية ، ورسائل الماجستير والدكتوراه .
تأليف : ل.ج بيكفورد ، ل.و سميث .
وناقله إلى العربية : أ.د عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان .

٥- الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية . تأليف : أ. د. محمد منير حجاب .

٦- الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه .
تأليف : أ.د محمد عبد الغني سعودي ، وأ.د محسن أحمد الخضيري.

٧- البحث الفقهي ، تأليف : أ.د إسماعيل سالم .

٨- مناهج البحث العلمي ، تأليف : أ.د عبد الله محمد الشريف .

وكنا نستعين كذلك ببعض المصادر والمراجع التي : يحتاجها الباحث في العلوم الشرعية ، ومنها :

أ- أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، تأليف قاسم عبد الله بن خير الدين القونوى .

ب- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة .

جـ- كشاف اصطلاحات الفنون ، لمحمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي.

د- القاموس الفقهي . لسعدى أبو جيب .

هـ- مقدمة المجموع للإمام النووي ، شرح المهذب للإمام الشيرازي .

هذا ولما انتهت فترة إعارتي إلى جامعة أم القرى ، وعدت إلى كلية الشريعة والقانون بدمنهور ، أستاذا مساعدا بقسم الفقه ، وقائما بعمل رئيسه ، كنت حريصا على إفادة طلاب المذاهب المختلفة من حيث تدريس مادة (قاعة البحث) ؛ فألَّفت لهم ، ولأبنائي من الهيئة المعاونة :

٩- **محاضرات في قاعة البحث الفقهي** . منذ عام ١٩٩٨م . وقد تناولت هذه المحاضرات في فصول ثلاثة ، على النحو التالي :

الفصل الأول : في مبادئ البحث العلمي ، واحتوى على :

(مدلول البحث – بين البحث والمناظرة – أقسام التأليف – دعائم البحث الناجح – ما يتطلبه البحث العملي ، بين مادة البحث ورسالتي : الماجستير والدكتوراه) .

والفصل الثاني : في أهم مراحل البحث العلمي ، وتضمن ما يلي :

(اختيار البحث – خطة البحث الأولى – إعداد البطاقات – جمع مادة البحث – دراسة المادة وتصنيفها – تعديل الخطة – كتابة البحث – مقدمة البحث وخاتمته – هيئة الرسالة أو البحث أخيرا) .

وجاء الفصل الثالث بعنوان : **الأسس العامة للبحث الفقهي** .

واندرج تحته :

(تعريف الفقه – أقسام الأحكام الفقهية – مناهج الفقهاء في ترتيب الأبواب في المذاهب الفقهية ، بيان بأهم الكتب المعتمدة في المذاهب الأربعة).

وكنت حريصا على إهداء مؤلفي السابق لأعضاء الهيئة المعاونة بالكلية إبان فترة قيامي بعمل وكيل الكلية ، بغية إفادتهم في بحوثهم الفقهية ، وتحقيقا للجودة فيها ، وللاستعانة به في تدريس المادة بمرحلة الإجازة العالية.

وفي عام ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ، أثناء فترة عمادتي الأولى للكلية أُهديت المؤلَّف القيمّ الآتي :

١٠- **منهج البحث العلمى . للأخ الأستاذ الدكتور حامد محمد أبو طالب** ، الأستاذ بقسم القانون الخاص بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة آنذاك ، وعميد الكلية حاليا .

وهو مؤلف يتسم بالجودة ، ويشتمل على أساليب إعداد البحوث العلمية ، وكل ما يهم الباحث منذ بدء التفكير في اختيار موضوع جيد للبحث ، وحتى مناقشة الرسالة ، ومنح الدرجة العلمية.

ثم وقع تحت يدي – بحمد الله تعالى – مجموعة من المؤلفات التي تهم الباحثين والمحققين ومنها :

١١- **التعريف بآداب التأليف ، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي .**

١٢- **قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر : للأستاذ الدكتور زغلول راغب النجار .**

وهو بحث على مستوى كبير من الجودة يستحق الاهتمام به والرجوع إليه ، إذا أردنا تقنية جيدة لعالمنا الإسلامي.

١٣- التفكير العلمي ، للدكتور فؤاد زكريا .

١٤- العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث .

تأليف د. جون ب . ديكسون . ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو.

وأمَّا ما يختص بالتحقيقات الفقهية لكتب التراث فكان :

١٥- تحقيق النصوص ونشرها ، لعبد السلام محمد هارون .

وهو أول كتاب عربي في هذا الفن يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته .

وأخيرا أهدى إلى الأخ العزيز والصديق الكريم رفيق مكتبة مكة المكرمة ، الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، مؤلفه الذي حقق الجودة على أعلى مستوياتها ، وهو :

١٦- منهج البحث في الفقه الإسلامي : خصائصه ونقائصه .

وهو معايشة حقيقية من أستاذ باحث تمرس على البحوث الفقهية واللغوية المتعددة ؛ فتناول أهم خصائص البحث الفقهي ، وتعرض لأهم نقائصه ، ثم قدم إفادة جيدة لكيفية إعداد البحث الفقهي خطة ، وتطبيقا ؛ فأفاد وأجاد . وكان بذلك مسك الختام لهذه المجموعة من أهم المؤلفات في كيفية البحوث الفقهية .

فإن لم تستطع أخي الباحث من الإلمام بها كلها ، فلا أقل من ان ترجع إلى أرقام :

١ ، ٢ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، حتى تضمن جودة لبحثك .

والله تعالى وليّ التوفيق والسداد .

الفرع الرابع

في

دور قسم الفقه بالكلية تُجاه (قاعة البحث الفقهي)

اضطلع قسم الفقه بالقيام بواجبه تجاه المادة ، وذلك بتوزيع قاعاتها على أعضاء هيئة التدريس كل في مذهبه .

وكان أول تعامل إيجابي مع المادة قد تم في محضر اجتماع مجلس القسم (الجلسة الأولى للعام الجامعي ١٩٩٩/٩٨ م)

الموضوع الثاني :- بشأن تدريس مادة قاعة البحث وكان قرار القسم كما يلي :

أولا : لا تقل درجة المدرس للمادة عن (مدرس مساعد) .

ثانيا : بالنسبة للفرقة الأولى بقسميها (فقه مذهبي) يتم تدريس الآتي :

١- التعريف بالمذهب : (إمامه ، نشأة المذهب ، تطوره) .

٢- مصطلحات المذهب .

٣- المؤلفات الفقهية في المذهب .

ونظرا لضيق الفصل الدراسي الأول للفرقة الأولى ؛ فإنه يكتفى بما سبق ، ويمتحن الطلاب تحريريا في نهاية الفصل ، وتكون الدرجة من (خمسين) .

ثالثا : بالنسبة للفرقتين : الثانية شريعة إسلامية ، والثالثة قانون ، يتم التدريس كما يلي :

١- جانب نظري عن كيفية كتابة البحث الفقهي .

٢- جانب عملي تطبيقي ، ويطالب فيه الطالب بتقديم بحث واحد في أحد موضوعات الدراسة النصية المقررة .

ويتم توزيع درجة المادة مناصفة بين الجانبين .

أما بالنسبة للطلاب المجندين فتحسب الدرجة من (خمسين) .

رابعا : بالنسبة لقواعد الفقه الكلية ، تعامل معاملة الفرقتين الثانية (شريعة) والثالثة (قانون) .

هذا وقد قام أعضاء كل مذهب في تخصصهم بتأليف مذكرة تتضمن البند (ثانيا) فيما تقدم .

وقمت باعتبارى رئيساً للقسم بتأليف مذكرة بعنوان :

(**محاضرات في قاعة البحث الفقهي**) تشمل الجانب النظري في البند (ثالثا) ، وهي المسلسلة برقم (٩) في الفرع الثالث .

ومنذ ذلك الحين - أي من عام ١٩٩٩/٩٨ م - بدأ تدريس مادة قاعة البحث يأخذ دورا إيجابيا ، بغية الإجادة في البحوث الفقهية .

وحيث لم يوجد بالكلية آنذاك مجلسا لها ؛ فقد قمت بمخاطبة عمادة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ، باعتبارها الكلية الأم ، بما اتخذه قسم الفقه بكلية الشريعة والقانون بدمنهور من قرار بشأن تدريس المادة ، وذلك بخطاب مؤرخ في يوم الاثنين ٢٣ من جمادى الأولى ١٤١٩ هـ الموافق ١٤ من سبتمبر ١٩٩٨ م ، لكنه لم يتم شيئ من قبل عمادة الكلية حينئذ .

ثم إنه قد تقدم أ. د. رئيس القسم وعميد الكلية حاليا بمذكرة إلى أ. د. عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة باعتباره أمينا للجنة قطاع

الشريعة ، حول رؤية القسم تجاه تدريس مادة قاعة البحث ، مع قرار أ د. رئيس الجامعة رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٥ بشأن المواد الممتدة طوال العام الدراسي ، من شرعية وقانونية .

والأمل معقود في لجنة القطاع الموقرة نحو تفعيل تدريس مادة (قاعة البحث) بغية تحقيق الجودة في البحوث الفقهية ، وغيرها .

والله المستعان ، وعليه التكلان .

المطلب الأول

في الكتابة في موضوع فقهي معيّن

ليس المقصود من هذا المطلب كيفية الكتابة في موضوع ما ، بدءاً من مرحلة الاختيار وانتهاء بالكتابة ، وطريقة صياغة المقدمة والخاتمة ، وهيئة البحث – أو الرسالة – أخيراً لأن ذلك قد تناولته المؤلفات التي ذكرتها في المطلب التمهيدي (الفرع الثالث) ، ويجب على الباحث الإلمام بكل هذه الجزيئات ، ويكفيه في ذلك الرجوع إلى المؤلفات أرقام :

(١ ، ٢ ، ٩ ، ١٠ ، ١٦) ففيها الكفاية ، ضمانا للوصول إلى كتابة بحث جيد .

لكن المقصود – وقد عايشت البحوث الفقهية والرسائل الجامعية إشرافاً ومناقشة وعضوا محكّما مدة تجاوزت الخمسة عشر عاماً – أن أقدّم بعضا من الإرشادات – من باب النصيحة- في أساسات البحوث الموضوعية ، من حيث الاستدلالات النصية – بالقرآن أو السنة أو الإجماع – وأوجه الدلالة ، والمراجع اللغوية ، وما إلى ذلك .

وهو ما استقرّ عليه العمل في المجلات البحثية المحكمة ، والصادرة عن الجامعات العربية ودور البحوث الإسلامية ، والمجامع الفقهية ، ومنها على سبيل المثال :

١- مجلة جامعة أم القرى ، للبحوث العلمية المحكمة .

٢- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت .

٣- مجلة البحوث الإسلامية ، دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض .

٤- مجلة الأحمدية ، علمية دورية محكمة ، تصدر عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة .

وبعض هذه النصائح - هدانى الله تعالى إليها - من خلال المعايشة والخبرة البحثية ، حيث لحظت تدنياً في عديد من البحوث والرسائل الجامعية - من حيث الجودة - وأرجعت ذلك إلى عدم الإلمام الجيد بكيفية كتابة البحوث ، لذلك كنت أسجل ملحوظاتي على الصفحة اليمنى لرسالة الماجستير أو الدكتوراه ، ثم أعهد بها إلى الطالب - أو الطالبة - لتصويب ما عنده ولتلافي الأخطاء مستقبلا ، ويعلم الله أني لا أريد بذلك رياء ولا سمعة ، إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

وأتناول هذا المطلب في فروع تسعة على النحو التالي :

الفرع الأول : فى الاستدلال بالآيات القرآنية الكريمة .

الفرع الثاني : في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة .

الفرع الثالث : في أوجه الدلالة من الآيات والأحاديث .

الفرع الرابع : في القول بالإجماع .

الفرع الخامس : في الأخذ من المصادر والمراجع .

الفرع السادس : في الترجيح بين الأقوال .

الفرع السابع : في ضبط الكلمات والحروف .

الفرع الثامن : في وضع الهوامش في صلب البحث .

الفرع التاسع : في علامات الترقيم والتشكيل .

الفرع الأول

في الاستدلال بالآيات القرآنية الكريمة

أولا : لا يخلو بحث فقهي من استدلال بآيات قرآنية كريمة ، وقد جرى عرف معظم الباحثين على كتابة الآية عن طريق الكاتب على الكمبيوتر ، فتحصل أحيانا بعض الأخطاء في ذلك ، ثم يضع الباحث رقم الهامش عقب الآية ، وينزل إلى الهوامش السفلية ليضع هذا الرقم ثم اسم السورة ورقم الآية .

وتتمثل عيوب هذه الطريقة فيما يلي :

١- وجود أخطاء في الآية القرآنية ، سواء أكانت في بعض الكلمات أم في التشكيل .

٢- إرهاق القارئ بالنزول من أعلى إلى أسفل للنظر في اسم السورة ورقم الآية .

٣- كثرة الهوامش في الصفحة الواحدة بحسب عدد الآيات فيها .

والطريقة الصحيحة هي :

أ- نقل الآية القرآنية من برنامج المصحف الشريف عن طريق (النسخ copy) ثم (اللصق paste) في المكان المراد .

ب- كتابة اسم السورة ورقم الآية عقبها مباشرة بين قوسين مركبين ، نحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة :٢٨١]

وتتضح جودة هذه الطريقة فيما يلي :

١- عدم الخطأ في الآية ؛ حيث تم نقلها كما هي من المصحف الشريف .

٢- عدم إرهاق القارئ بالنظر من أعلى إلى أسفل كلّما ورد ذكر آية قرآنية.

٣- قلة الهوامش في الصفحة التي بها آيات كريمات .

ثانيا : حين عمل فهرس للآيات القرآنية الواردة في البحث ، يُعمل جدول مسلسل يوضع فيه اسم السورة على اليمين ، ثم الآيات مسلسلة ، وذلك بكتابة صدر الآية ، أو موضع الشاهد فيها ، ثم رقم الآية ، ثم أرقام الصفحات الواردة فيها الآية من البحث ، ثم يوضع خط وتكتب السورة التالية ، وقبالتها الآيات ، وهكذا ، ومثال ذلك :

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحات
البقرة	وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ..	٤١	٢ و ٧
	أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ	١٧٥	٢
آل عمران	وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ...	١٣٣	٢٥
النساء	وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ...	٢٣	٩٢

الفرع الثاني

في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة

في آخر رسالة ناقشتها وجدت الباحث قد أتى في عزو الحديث الشريف بخمسة كتب - وأحيانا سبعة - دون إسناد اللفظ لصاحبه ، ودونما فائدة تذكر من سرد بقية كتب السنة ، وتارة يذكر درجة الحديث ،

وتارة يغفلها ، وقد يقدّم لحديث صحيح بصيغة تضعيف ، والعكس ، وبعض الباحثين يذكر الحديث بدون عزو أو إسناد ، ويرتب عليه أوجه دلالة ، إلى غير ذلك .

لذلك أضع بين يديك – أيها الباحث النجيب – هذه الإرشادات ، والتي تعتبرها منهجا لك فيما يختص بالأحاديث الشريفة التى تستدل بها في بحثك :

١- إذا وجدت الحديث في أحد الصحيحين – البخاري أو مسلم – أو في موطأ الإمام مالك فاكتف به ، ولا تبحث عن غيره ، وانقل اللفظ مما أخذت منه .

٢- إن عزوته للصحيحين معا ، فقل : (واللفظ للبخاري) أو : (واللفظ لمسلم) إن كان بين اللفظين اختلاف ، وكذلك إن عزوته للموطأ .

٣- إن وجدت الحديث في غير الصحيحين فإنه يلزمك بيان درجة الحديث ، واستعن بالكتب المتخصصة في ذلك .

٤- اذكر في عزوك للحديث اسم الكتاب واسم الباب ، فهما أهم من ذكر الجزء والصفحة ، وأجود ، ولا بأس من ذكر الآخرين بعدهما .

٥- قد يذكر بعض الشراح حديثا ، كابن حجر في فتح الباري ، فاحذر أن تنسبه أنت للبخاري ، بل انسبه لابن حجر مع ذكر درجته .

٦- التزم صيَغ الجزم في الأحاديث الصحيحة أو الحسنة ؛ فقل : (أخرج البخاري) أو : (قال رسول الله ﷺ) ، واستخدم صيغة التمريض للأحاديث الضعيفة ؛ فقل : رُوِيَ (بالبناء للمجهول) . وهو ما قاله المحققون من أهل الحديث ؛ فاستعمال الكلمة الأخيرة في الحديث

الصحيح أو الحسن حيد عن الصواب ، كما أن استعمال صيغة الجزم في الحديث الضعيف ميل عن الصواب أيضاً .

٧- عليك بتشكيل الكلمات التي تحدث لبسا لدى القارئ ، وكذا بيان معانى تلك التي تحتاج لشرح وبيان ، واستعن في ذلك بما قاله شراح الحديث ، فإن لم تجد - وقلما يحدث ذلك - فارجع إلى المصادر اللغوية .

٨- سنن ابن ماجه تكتب بالهاء الساكنة وليست بالتاء المربوطة ؛ ففي مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، تحقيق : د. موسى محمد علي و د. عزت علي عطية ، قالا : (مَاجَه) بفتح الميم والجيم وبينهما ألف وفي الآخر هاء ساكنة .

٩- إن وضعت فهرسا للأحاديث في نهاية بحثك - وهو عمل جيد - فرتبها ترتيبا أبجديا ، وضع صدر الحديث ، ثم درجته ، والصفحات التي ورد بها ، واصنع لذلك جدولا كما تقدم في فهرس الآيات القرآنية .

الفرع الثالث

في أوجه الدلالة من الآيات والأحاديث

بعض الباحثين يذكر عقب الآية أو الحديث وجه الدلالة من عنده دونما رجوع إلى المصادر التي تهتم بذلك .

والبحث مثل الدعوى أو القضية لابد فيها من بيّنة ، والبينة على ما تقول هي المصادر أو المراجع المعتمدة ، فالصواب أن تنقل وجه الدلالة من مظانه ، وذلك من كتب أحكام القرآن أو التفاسير المعتمدة بالنسبة للآيات القرآنية ، وكذا كتب أحاديث الأحكام أو الشروح المعتبرة بالنسبة للأحاديث النبوية .

فإن بدا لك وجه أخر فلا بأس من ذكره عقب ما تقدم ، مقدّما له بالتواضع الذي ينبغي أن يتسم به الباحث ؛ فتقول مثلا : ويبدو لي – والله تعالى أعلم – أو : ويظهر لي وجه آخر وأرجو أن يكون صواباً وهكذا .. .

الفرع الرابع

في القول بالإجماع

قد يسرف بعض الباحثين في دعوى الإجماع فيقول أحدهم : (أجمع الفقهاء على كذا) ثم لا يأتي بما يؤيد كلامه .

فإن ذكرت إجماعا فقهيا فيلزمك ما يلي :

١- ذكر مصدر الإجماع من الكتب المتخصصة في ذلك مثل : (الإجماع لابن المنذر ، مراتب الإجماع لابن حزم ، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي لسعدي أبو جيب) أو من الكتب التي تذكر الإجماع مثل : (المغني لابن قدامة ، بداية المجتهد لابن رشد ، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار لابن عبدالبرّ .)

٢- أو ذكر الكتب الفقهية مرتبة حسب المذاهب في المسألة التي أنت بصددها حيث اتفقوا على الإجماع المدّعى .

الفرع الخامس

في الأخذ من المصادر والمراجع

أولا : قد لا يفرق بعض الباحثين بين المصدر والمرجع ، وينبغي التفرقة بينهما ؛ **فالمصدر** في المصطلح البحثي ما يضم معلومات أصيلة عن موضوع الدراسة ، ففي علوم الحديث هو كتب الأحاديث ذاتها :

كالموطأ ، والبخاري ، ومسلم ، وفي علم الفقه هو كتب المذهب الأصلية : كالمدونة للمالكية ، والأم للشافعية .

أما المرجع فيطلق على الدراسات الحديثة التي عالجت الموضوع : تاريخيا أو فقهيا مثلا .

فالمصدر أخص والمرجع أعم ، وعلى ذلك : فالمصدر يعتبر مرجعا دون العكس ؛ فلا يعتبر المرجع مصدرا .

ثانيا : ليست كل الكتب الفقهية في المذاهب معتمدة ؛ فيجب الرجوع إلى المؤلفات البحثية التي عدّدت الكتب المعتمدة في المذاهب للأخذ منها (وانظر في ذلك : كتابة البحث لعلمي ومصادر الدراسات الفقهية ، أ. د. عبد الوهاب أبو سليمان ، القسم الثاني والقسم الثالث وما بعدهما ، ومحاضرات في قاعة البحث الفقهي للدكتور حمدي عبد المنعم شلبي من ص ٦٥ وما بعدها) .

ثالثا : لا تأخذ قولا فقهيا لمذهب معين من غير كتب المذهب المعتمدة ؛ فلا تأخذه من كتب الفقه المقارن ، ومثال ذلك ما نسبه ابن رشد في (بداية المجتهد) إلى ابن حزم الظاهري من القول بإيجاب الزكاة في الغنم والإبل مطلقا ، أما البقر فلا تزكّى إلا السائمة منها . وبالتحقيق تبين أن ابن حزم لم يقل ذلك ، بل هو مع رأي المالكية في وجوب الزكاة في جميع النعم من غير تفرقة (انظر : الشيخ محمد الأمير وأثره في الفقه المالكي ، رسالة ماجستير ١٩٨٣م شريعة القاهرة للباحث حمدي عبد المنعم شلبي ص ٢١٩) .

رابعا : عند كتابة المصدر أو المرجع في الهوامش السفلية ، ينبغي كتابة بياناته عند أوّل ذكر له ، ثم لا تُعِد ذلك ثانيا ، وفي المصادر

والمراجع الشرعية والفقهية يُكتب اسم الكتاب أولا بعده اسم مؤلفه ، لكن في لمراجع الحديثة – الاقتصادية والقانونية – يستحسن كتابة اسم المؤلِّف أوّلا قبل اسم الكتاب .

خامسا : لا ترجع إلى أكثر من طبعة للكتاب الواحد ، حيث تختلف الصفحات وربما الأجزاء ، وذلك مما يرهق القارئ ، أو المحكِّم ، بل التزم طبعة واحدة لكل مصدر أو مرجع تأخذ منه .

سادسا : إذا كان الكتاب الفقهي فيه متن وشرح وحاشية ، فكن دقيقا عند العزو ؛ فافرق بين كلام المصنف والشارح والمحشّى ؛ فقد وجدت كثيرا من الباحثين لا يفرقون بين الثلاثة ، مثال ذلك : متن الشيخ خليل المسمّى (مختصر خليل) ، وعليه الشرح الكبير للدردير ، ثم حاشية الدسوقي .

سابعا : كن دقيقا كذلك في التفرقة بين بعض الكتب مثل الشرح الكبير والشرح الصغير لدى المالكية ؛ فكلاهما للشيخ أحمد الدردير ، بيد أن الأول على مختصر خليل والثاني على مختصره هو المسمّى (أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك) .

كذلك افرق بين ابن رشد (الجد والحفيد) والزرقاني (الابن والأب) وبين مؤلفات كل منهما .

وارجع في ذلك إلى : (دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك) للدكتور حمدي عبد المنعم شلبي .

ثامنا : عند وضع قائمة المصادر والمراجع ، راجع بدقة المؤلفات التي ترشدك لذلك ، مما سبق ذكره في الفرع الثالث من المطلب التمهيدي ،

لأنه من العيب أن يذكر بعض الباحثين في صدر القائمة عبارة (المراجع والمصادر) ثم يقول : أولا القرآن الكريم وعلومه ، وكان من الجودة أن يقول : قائمة المصادر والمراجع ، ثم يقول : أولا : القرآن الكريم . ثانيا : تفسير القرآن الكريم وعلومه . وهكذا ..

الفرع السادس

في الترجيح بين الأقوال

يقول أ. د. عبد الوهاب أبو سليمان [1] : (البحوث الفقهية في الوقت الحاضر تتخذ أحد مسارين : الاجتهاد ، أو الترجيح . كلاهما يمثل قمة الفقه ، وحصافة الرأي لمن كان أهلا لهما .

والاجتهاد غالبا فيما لم يُسبق فيه رأي ، أو سبق فيه رأي أو مذهب ولكن دعت الحاجة إلى إعادة النظر فيه ، وتأمله في ظل ملابسات جديدة ، أو وجود أدلة و براهين لم تكن بين يدي المجتهدين السابقين جريا على قاعدة (تجدد الاجتهاد) و (تغير الأحكام بتغير الزمان) .

أما الترجيح الفقهي فهو معدود في أنواع الاجتهاد ، وهو الأكثر ممارسة بين الفقهاء في الوقت الحاضر ، لا سيّما بين الدارسين والباحثين ..... يعتقد البعض أن (الترجيح) هو تصويب ، فالراجح عنده يرادف الصواب ، وما عداه خطأ ..... من أجل هذا أصبح مهماً توضيح معنى (الترجيح) في اصطلاح الفقهاء والأصوليين ، مفهوما ومدلولا .... الخ) .

---

(١) منهج البحث في الفقه الإسلامي ، خصائصه ونقائصه ، ص ٦١ : ٦٥ .

ثم أخذ الدكتور – أكرمه الله – في بيان ذلك ، وتعرّض لمناهج الترجيح ووسائله ومنها : كثرة الأدلة ، أو زيادة الوضوح في أحد الدليلين ، وخلص إلى القول بأنه : (لا يجوز التخير من أقوال المجتهدين بالتشهّي بل بالترجيح) . [1]

وأنصحك عزيزي الباحث بالرجوع إلى ذلك ، حتى لا ترجّح قولا من الأقوال على أنه الصواب ، فيفهم من ذلك أن ما عداه خطأ ، وألاّ يكون ترجيحك تعصبا لمذهب معين ، وأن تنظر في الأقوال بحَيْدة وتجرُّد ثم تقدم لترجيحك بعبارة متواضعة ؛ فتقول مثلا : ويبدو لي رجحان القول الثاني ، أو : ويظهر لي رجحان هذا القول ، وتأتي بما يؤيد ترجيحك ، وبوجهة نظرك ، ولا تكتفي بالقول : لكثرة الأدلة فقط ، أو لسلامة القول الفلاني من المناقشة ، وحتى تبدو شخصيتك ويظهر دورك في البحث .

ثم إذا رجّحت قولا ما ، فكن على حذر بعد ذلك أن تنقضه في جزء آخر في بحثك ، أو تبني على القول المرجوح بناء آخر يناقض بناءك الأول ، وهذا يتطلب منك دوام الإلمام بأطراف بحثك من أوله لآخره .

والله أسأل أن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها .

الفرع السابع

في ضبط الكلمات والحروف

أعني بذلك ضبط الكلمة التي قد تلتبس بغيرها ، خاصة إذا سقط التشكيل أو اختلف ، وكذلك ضبط الحرف لتمييزه عن غيره ، وبيان ذلك فيما يلي :

---

(1) المرجع السابق ص ٦٦ .

أولا : ضبط الكلمة ، ومثال ذلك :

١- قياس الكلمة على كلمة متفق عليها ، مثل : (مرئ – على وزن أمير).

٢- و قرية (أبو خراش) على وزن (سحاب) أي حتى لا تكسر الخاء ، وهي التي ينسب إليها الشيخ محمد عبدالله الخرشي ، أول من تولّى مشيخة الأزهر ، وكان قد اشتهر على ألسنة المشايخ هذا الكسر ، والطريف أنهم كانوا يقولون : (الخِرشي في كِرشي) ومرادهم شرح الخرشي على مختصر خليل ، وبالتحقيق تبين أن الصواب فتح الخاء (وانظر : دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك ، ص ١١١ و ١١٢) .

٣- شركة (بكسر الشين المعجمة وفتحها ، وسكون الراء فيهما) أي بوزن نِعمة ورحمة ، وبفتح الشين وكسر الراء بوزن نَبقة ، والأولى أفصح .

٤- وقد تكون الكلمة مثلثة الهمزة مثل : (إجارة) فتنطق الهمزة مفتوحة ومضمومة ومكسورة ويقال فيها : والكسر أشهر . وقال الإمام الخَرشي في ذلك :

وقد غلُب وضع الفعالة (بالكسر) للصنائع ، نحو : خياطة ونجارة وخراطة ، (وبالفتح) لأخلاق النفوس ، نحو : سماحة وفصاحة وبلاغة ، (وبالضم) لما يطرح من المحقرات ، نحو : الكناسة والقلامة .

ثانيا : ضبط الحروف

ويكون ذلك في الحروف المتشابهة خطّا ونطقا إذا ما أزيلت النقط من عليها وإليك بيان ذلك بحسب ترتيب الحروف الأبجدية :

[١]- ب ، ت ، ث ، ي : ونطقها على الترتيب : الباء والتاء والثاء والياء . فلو أنك أزلت النقطة ثم النقطتين ثم الثلاث من الحروف والكلمات لما استطعت التفرقة بين الأربعة ، ولضبط ذلك قالوا على الترتيب :

١- الباء الموحدة (أي بنقطة واحدة) ، ولا يختلط ذلك بحرف النون لاختلاف الكتابة بين الحرفين .

٢- التاء المثناة الفوقية (أي عليها نقطتان من فوق) .

٣- الثاء المثلثة (أي عليها ثلاث نقاط) .

٤- الياء المثناة التحتية (أي عليها نقطتان من تحت) .

[٢]- (ح ، خ) الحاء والخاء ، (د ، ذ) الدال والذال ، (س ، ش) السين والشين ، (ص ، ض) الصاد والضاد ، (ط ، ظ) الطاء والظاء ، (ع ، غ) العين والغين ، من كل حرفين متشابهين ، فللضبط يكتب الحرف الأول مهملا والثاني معجما ؛ فيقال الحاء المهملة أو الخاء المعجمة .

ويتضح لك أن الحروف المتشابهة خطا والمختلفة كتابة لا تضبط بذلك لعدم اللبس فيها ومثال ذلك : (ر ، ز) فتكتبان: الراء والزاي ، (ف ، ق) تكتبان : الفاء والقاف ؛ فلو أزيلت النقط لم يحصل لبس حيث اختلفت الكتابة بين الحرفين .

[٣]- أما الحروف التي لا شبيه لها مثل : (الهمزة ، اللام ، الميم ، النون) فتضبط بالشكل فقط ؛ فتقول مثلثة الهمزة مثلا والكسر أشهر كما في (الإجارة) ، واللام المفتوحة والميم المضمومة ونحو ذلك بحسب تشكيل الحروف .

[٤]- ولا يخفى عليك أن استخدام ذلك يكون في العبارات ، والكلمات التي تحدث لبسا واختلاط فهم لدى القارئ ، مثل كلمة (يكون) هل هي بضم الكاف أم بفتحها وتشديد الواو وكسرها ، لذا فإن تشكيلها هكذا (يُكَوِّن) ، وكلمة : (الكتَاب أو الكُتَّاب ، يُعين و يُعَيِّن ، غَزَل و غَزّل ، مؤلَّف و مؤلِّف) . أما التي لا يحصل معها ذلك ، فلا تكلِّف نفسك ضبطها .

وبعد ما تقدم في الآيات القرآنية من وجوب قصها من المصحف ولصقها في موضعها لتجنب أي خطأ فيها ، فإن الأحاديث النبوية الشريفة إن فعلتَ ذلك معها فجيد جدا - أي بقصها من برامج الأحاديث على الكمبيوتر - وإلا فيجب ضبط كلماتها كما سبق وحتى لا تقرأ خطأ وتصحيفا ، وتحقيقا للجودة في بحثك العلمي .

الفرع الثامن

في وضع الأرقام والهوامش في البحث

من الجوانب المهمة وضع الأرقام في صلب البحث والتي تقابلها الهوامش أو الحواشي واستخدامها بطريقة صحيحة دليل على فهم الباحث لما يكتب ، ولعزو المادة العلمية إلى موضعها ، ولتوضيح ما عساه يحتاج لذلك من كلمات غامضة ، أو تفصيل مجمل ، أو تحقيق عبارة ، إلى غير ذلك مما تناولته المؤلفات البحثية .

ولجودة البحث ينبغي الاهتمام بوضع هذه الأرقام ، وذلك بمراعاة ما يلي :

١- الاكتفاء بوضع أرقام مسلسلة لكل صفحة على حدة ، يقابلها ذات الأرقام في الهامش تبدأ من رقم (١) .

٢- عدم وضع أرقام في نهاية الآيات القرآنية ، حيث وُضع اسم السورة ورقم الآية عقبها مباشرة .

٣- بعد ذكر الحديث ، أو النص الفقهي يوضع الرقم في الصلب يقابله رقم الهامش بعزو ذلك إلى مكانه من كتب السنة ، أو مراجع الفقهاء .

٤- إذا ذكرنا شخصا باسمه - مؤلِّفا كان أو غيره - وضعنا الرقم بعده مباشرة ، أما إذا نقلنا كلامه بين قوسين دون ذكر الاسم فإننا نضع الهامش في نهاية الفقرة المنقولة أو المقتبسة .

٥- إذا كانت هناك شروط أو تقسيمات ، فينبغي وضع الهامش في بدايتها ليعرف القارئ من أين استقيت هذه أو تلك .

٦- عند الإحالة على شيئ في البحث ، فينظر : إن كان قد مضى فتكتب كلمة : (راجع ص كذا - أو المطلب الثاني من الفصل التمهيدي - مثلا) وإن كان شيء يأتي فاكتب كلمة : (انظر كذا أو المبحث الثالث من الفصل الرابع فيما يأتي) .

٧- إذا كان الرقم الكائن بالصلب يعبّر عنه بكلمة أو كلمتين فيكتب بالحروف (مثل : رقم ٢٠٠٠ يكتب ألفان ، أو ١٥٠ يكتب مائة وخمسون) أما إذا كان الرقم أكثر من كلمتين فيكتب بالأرقام (مثل : ١٤٢٦ هـ ، ولو كان البحث لغويا أو فقهيا وأردت الكتابة بالحروف فابدأ من الأصغر إلى الأكبر ؛ فقل : عام ستة وعشرين وأربعمائة وألف .

٨- إذا كتبت اسم علم من الفقهاء وفي ذات الوقت نقلت عنه ، فلا تضع رقمين – لأن بعض الباحثين يضع رقمين متتاليين أحدهما لترجمة العلم والآخر للمرجع – ولكن ضع رقما واحدا ، وفي الهامش ابدأ بذكر المرجع ثم قل وأما فلان فهو ... وترجم له ، ثم الحق الترجمة بذكر بعض كتب التراجم .

الفرع التاسع

في علامات الترقيم والشكل

من الصعوبة بمكان قراءة النصوص القديمة في الكتب الفقهية الأصلية حيث خلت من علامات الترقيم والشكل ، لذلك كانت هذه العلامات من ضروريات البحث العلمي ؛ فهي بمثابة إشارات للوقف ، والوصل والفصل ، تساعد القارئ على تفهم الجمل والعبارات ، وبيان المقصود منها ، بل وتنبّه على المواضع التي ينبغي فيها تغيير النبرات الصوتية فيما لو قرئ النص .

وإذا اعتبرنا هذه العلامات في مرحلتي : الإجازة العالية ، والدراسات العليا ، ملاحظة شكلية يتعوّد عليها الباحث ، وربّما عددنا إغفالها في (دراسة الماجستير) من الملحوظات الشكلية ؛ فإننا لا نعدها كذلك في (رسالة الدكتوراه) .

بل وأعتبرها- شخصيا – من الملحوظات الموضوعية في بحوث الترقية لدرجتي : أستاذ مساعد ، وأستاذ ، ووجهتي في ذلك أنه يعيب البحث فقدان هذه العلامات ، حيث اختلطت العبارات ، وتداخلت الجمل بإهمالها .

لذلك كان من جودة البحث الفقهي مراعاة علامات الترقيم والشـــكل ، ونصيحتي العودة إلى أماكن ذكرها في المؤلفات التي أشرت إليها سلفا والتي تهتم بكيفية كتابة البحوث العلمية عموما والفقهية على وجـــه الخصـــوص ، وذلك تحرزا من تكرار إيرادها في هذا الفرع خاصة .

المطلب الثاني

في تحقيق مؤلَّف من كتب التراث

في اللغة[1] : تحقّق عنده الخبر أي صحّ ، وحقق قوله وظنّه تحقيقا أي صدّق ، وكلام مُحقّق أي رصين .

وحقّ الأمرُ يَحُقُّهُ حقّاً وأحقَّهُ : كان منه على يقين ؛ تقول : حَقَقْتُ الأمرَ وأحقَقْتُه إذا كنت على يقين منه . ويقال : حقّق الظنّ ، وحقق القول والقضية والأمر : أحكمه .

ومعناه في اللغات الإنجليزية والفرنسية هو : (الفحص العلمي للنصوص من حيث مصدرها ، وصحّة نصها ، وإنشاؤها وصفاتها وتاريخها)[2] .

ويقول عبد السلام محمد هارون[3] : التحقيق يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة .

فالكتاب المحقق هو الذي صحّ عنوانه ، واسم مؤلِّفه ، ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلِّفه .

ثم يقول : وعلى ذلك فإن الجهود التي تُبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية :

١- تحقيق عنوان الكتاب .

---

(١) لسان العرب ، والمعجم الوسيط ، مادة (حقق)

(٢) تحقيق التراث ، للدكتور عبد الهادي الفضلي .

(٣) تحقيق النصوص ونشرها ، ص ٤٢ .

٢- تحقيق اسم المؤلِّف .

٣- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه .

٤- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلِّفه .

أقول : ويظن بعض الباحثين في مرحلة (الماجستير) أن تحقيق كتب التراث أمر سهل ميسور ، ولا يبذلون من الجهد ما يتطلبه التحقيق ، ويكتفي بعضهم بعزو الآيات والأحاديث والأقوال ، ولا يحققون النص تحقيقا جيدا .

ولجودة التحقيق أقدم إليك - عزيزي الباحث - الخطوات التالية لتلتزم بها عند تحقيق كتاب من كتب التراث :

أولا : عرِّف المؤلِّف : اسمه ونسبه ، حياته (مولده والمناصب التي تولاها ووفاته) ، عصره ، مذهبه ، آثاره العلمية ، شيوخه ، أقرانه ، تلاميذه .

فإن كنت قد اشتركت مع مجموعة من الزملاء في التحقيق ، واختص كل واحد بجزء من المخطوط ؛ فعلى المحقق الأول الاستفاضة في البند السابق ، وعلى بقية المحققين الاكتفاء باسم المؤلِّف ونسبه ومولده ووفاته ، والإحالة على الزميل الأول في بقية التعريف بالمؤلِّف .

ثانيا : عرِّف بالكتاب المحقق ، ويشمل ذلك العناصر الآتية :

١- دراسة عامة للكتاب ، ببيان أهميته ، وتاريخ تأليفه ، ومنزلته بين الكتب المؤلَّفة في الموضوع ، والمصطلحات الخاصة لمؤلِّفه .

٢- تعداد المصادر - أو المراجع - التي اعتمد عليها المؤلِّف .

٣- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه ، مع بيان منهجه في التأليف .

٤- وصف النسخ المخطوطة ، والرمز لكل نسخة وبيان منهج المحقّق في الجانب التحقيقي على ما يأتي في البند التالي .

ثالثا : اكتب منهجك في التحقيق ، وخطواتك فيه ، ويتمثل ذلك فيما يلي :

١- ترتيب النسخ والعناية بها :

تبدأ **بنسخة المؤلِّف** ، وهي التي كتبها بنفسه ، أو أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها ، وينبغي أن يكون في هذه النسخة ما يفيد اطلاع المؤلِّف عليها ، أو إقراره لها وتسمَّى : (**النسخة الأم**) .

وعلى المحقق أن يتأكد أنها كذلك ، وليست نسخة من الأصل ، وكتب الناسخ في آخرها ما كتبه المؤلِّف . ويمكن الرّمز لها بحرف (أ) ، فإن تعدّدت أماكن وجود النسخ يمكن الرمز بحرف يشير إلى المكان ؛ فمثلا : مكتبة الأزهر (حرف ز) ، دار الكتب المصرية (حرف ك) ، معهد المخطوطات العربية (حرف ط) .

فإن لم تجد النسخة الأصلية ووجدت نسخة منقولة من الأصل ، فاعتبرها الأصل حينئذ .

وعند وجود أكثر من نسخة ، فتقدّم ذات التاريخ الأقدم ، ثم التي عليها خطوط لبعض العلماء ، وقد تكون النسخة الأحدث أدق كتابة وأوضح تحقيقا فتعتد بها وتقدمها على السابقة .

ثم عليك بالتأكد من كمال النسخة بتفحص الأبواب والفصول ، حتى تطمئن إلى كمال النسخة وصحة ترتيبها .

وقد لا تكون النسخة مرقّمة ، لكنه يكتب أسفل الصفحة اليمنى – غالبا – الكلمة التي تبدأ بها الصفحة اليسرى التي تليها .

ثم انظر في خاتمة المخطوط لعله يتبين لك اسم الناسخ وما إلى ذلك .

٢- خطوات التحقيق وتبدأ بما يلي :

(أ) تحقيق عنوان الكتاب تحقيقا جيدا ، فقد يوجد أكثر من عنوان له .

(ب) تحقيق اسم المؤلِّف ، فقد يخلط بين الأب والابن (كالزرقاني) أو بين الجد والحفيد (كابن رشد) عند المالكية .

(ج) العناية بمتن الكتاب حتى يظهر – بقدر الإمكان – مقاربا لنصّ المؤلِّف ، ولجودة هذه النقطة يراعى :المراجعة الدقيقة والمتأنية لعبارة المتن في جميع النسخ الموجودة ، لاختيار الأصوب ، وإثبات ما هو أقرب للصحة .

واحذر أن تكتب في الهامش : (وما أثبتناه هو الأصوب) مع عدم بيان علة ذلك ، أو وجهتك فيه .

(د) إن وجدت زيادة في إحدى النسخ فاكتبها بين قوسين ، وأشر إلى ذلك في الهامش .

(هـ) إن وجدت آية قرآنية قد كتبت خطأ ، فيجب عليك إثبات الآية الصحيحة في الصلب مع الإشارة إلى ذلك الخطأ في الهامش .

(و) بالنسبة للأحاديث النبوية ، ينبغي إثباتها كما كتبها المصنّف في الصلب ، وتحقيق الحديث ولفظه ودرجته في الهامش ، ويتحمّل المصنف أمانة روايته ، فيبقي المتن كما كتبه مؤلّفه .

(ح) كذلك الأشعار والأمثال نبقيها كما هي ، ثم نرجع إلى أصولها ونثبت صحتها في الهامش .

رابعا : أمور أساسية لتحقيق المتن :

١- التمرس على قراءة النسخ عدّة مرات للتعوّد على قراءتها بطريقة صحيحة ، لأن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ ، وخاصة تلك التي لا يطرد فيها النقط والإعجام ، أو التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي ، حيث إن لكل خط رَسْمه ونَقْطه الخاص به .

ومن ذلك :

* ما يقارب في النسخ بين رسمي الدال واللام ، أو بين رسمي الغين والفاء ، فلا يفطن لذلك إلا المحقق المدقق .

* وفي الكتابة المغربية تنقط الفاء بنقطة من أسفلها ، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها ؛ فالذي لا يعرف ذلك يحدث عنده لبس شديد مثلا في قراءة قوله تعالي : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ [آل عمران : ١٤٠] ، وهو ما حصل مع أحد المصريين عندما قرأ الآية السابقة ، وسألني عنها في الحرم المكّي الشريف ؛ فأخذت منه المصحف المغربي ، وأعطيته آخر ليقرأ فيه .

* وفي بعض الكتابات القديمة يكتبون (السين المهملة) بثلاث نقاط من أسفلها ، إما صفا واحدا وإما صفيّن .

* وبعضهم يهمل نقط الشين المعجمة بثلاث ، ويضع نقطة واحدة فوقها .

* وقد تكتب الشدة مثل العدد (V) للدلالة على الشدة والضمة ، أما الشدة والكسرة فيرمز لها ب (^) لكن تحت الحرف .

* وقد تجد بعض الحروف التي يرمز كل منها إلى ما يقابله ، نحو :

(ض) في وسط الكلام ، إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه .

(عـ) إشارة إلى : لعله كذا

(ظ) إشارة إلى كلمة : (الظاهر) .

(ك) إشارة إلى (كذا في الأصل) .

* كذلك نجد رموزا واختصارات مثل :

(ثنا أو دثنا = حدثنا) ، (ثنى = حدثني) ، (نا = حدثنا أو أخبرنا) (أنا = أنبأنا أو أخبرنا) ، (قثنا = قال حدثنا) .

(صلعم أو ص.م أو ع.م = صلي الله عليه وسلم أو عليه السلام) وهذا مكروه عند الفقهاء – خاصة فقهاء المالكية – فينبغي كتابة العبارة : صلى الله عليه وسلم ، والتي تكتب مركبة في الكمبيوتر الآن هكذا ﷺ .

وكذلك (رض = رضي الله عنه) وتكتب الآن في الكمبيوتر ﷺ .

حرف (ص = المصنف) و (ش = الشارح) .

٢- ومما يعين على فهم النص قراءة النصوص المقابلة في المذهب للمعايشة مع المسائل والفروع ، كذلك الاستعانة بمؤلفات المصنف ذاته كالشروح والحواشي على الكتب الأخرى ، وكذا الكتب التي أخذت عن المؤلّف وكتابه .

ومثال ذلك : حاشية الدسوقي ، وبلغة السالك ، وحاشية الصفتي التي أخذت عن مجموع الأمير وشرحه .

٣- وإذا كان المخطوط مرقما من جهة واحدة – أي أن الورقة لها وجه وظهر– فإن حرف (و) يكون لوجه الورقة ، وحرف (ظ) لظهرها.

٤- وقد يرى المحقق وضع عناوين جانبية للمسائل الواردة في النصّ ، وعليه أن يشير لذلك في منهجه ، على أن يضع العنوان بخط مخالف ، أو يضع تحته خطاً ليتميز عن المتن .

٥- من جودة كتابة المتون تشكيل المتن تشكيلا جيدا ليميزه عن الشرح أو الحاشية .

٦- ينبغي التعليق العلمي الدقيق على المسائل الخلافية الواردة في النص المحقّق ، وذلك بالرجوع إلى المصادر المعتمدة ، بقدر ما يوضح حقيقة الخلاف أو يكمل النقص .

٧- ومن الجودة عدم إثقال الهوامش بالتعليقات للأمور والكلمات الواضحة ، سواء كانت لغوية أو فقهية .

٨- الالتزام بتدوين العبارة الصحيحة أو الراجحة في الصلب ، دون التقيد بنسخة معينة مع إثبات العبارة المقابلة في الهامش ، وبيان وجه الصحة أو الرجحان على ما تقدم .

٩- عدم تدوين الفارق بين المخطوطات إذا لم يترتب عليه اختلاف في المعنى بينها .

١٠- عدم الترجمة للمشاهير من الأعلام .

وزيادة في الجودة ينبغي وضع فهارس لما تضمنه الجزء المحقق من الآيات والأحاديث والآثار والأعلام ، وكذا القواعد الأصولية والفقهية ، والمصطلحات التي ورد ذكرها في البحث التحقيقي ، فضلا عن قائمة المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

رفع الله لي ولك الدرجات وغفر بفضله لنا السيئات .

المطلب الثالث

في تناول شخصية عالم من العلماء

يختار بعض الباحثين الكتابة عن عالم من علماء الفقه ، لبيان أثره الفقهي في مذهبه .

وقد كانت أولى بحوثي العلمية حول : (الشيخ محمد الأمير وأثره في الفقه المالكي) رسالة ماجستير بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة وألف من الميلاد .

ولجودة الكتابة في الشخصية الفقهية ينبغي مراعاة الخطوات التالية :

١- **التعريف بالشيخ** ، ويشمل : نسبه ومولده ، وطلبه العلم والعلوم التي تلقاها ، مؤلفاته ، منزلته العلمية ، أقوال العلماء فيه ، المناصب التي تولاها ، أخلاقه وصفاته ، وأخيرا وفاته ودفنه .

٢- التعريف بشيوخه وقرنائه وتلاميذه .

٣- التعريف بالعصر الذي عاش فيه الشيخ من حيث : الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم الحياة الفكرية والعلمية لهذا العصر .

٤- بيان المؤلفات الفقهية وغيرها ، وأهم مؤلفاته ، ويمكن المقارنة بين ذلك وبين المؤلفات الأخرى في المذهب .

٥- التعرض لآراء الشيخ الفقهية ، مع المقارنة بين آراء السابقين عليه والمعاصرين له ، لبيان أهمية ذلك في البحث .

٦- بيان الأثر الفقهي الذي تركه الشيخ ، وذلك بإعطاء نماذج لهذا الأثر في مذهبه الفقهي .

٧- ينبغي أن يكون للباحث دوره في إظهار أثر الشيخ ، من خلال مؤلفاته وأهميتها في المذهب المعين ، وقد يكون للشيخ اجتهاداته أيضا بالمقارنة مع المذاهب الأخرى ، وحينئذ يتخيّر طائفة من المسائل - التي للشيخ فيها رأي واجتهاد - للمقارنة مع تلك المذاهب .

٨- وإن أثمر البحث عن توضيحات ومقترحات فينبغي النص عليها في نتيجة البحث وخاتمته .

والله تعالى نسأل حسن الخاتمة

وبعد هذه المطالب الأربعة أسأل الله سبحانه أن أكون قد وُفِّقت في تجلية ما عساه أن يحقق للباحث جودة في بحثه ، ومن أهم عناصر الجودة - إن لم يكن أهمها على الإطلاق - أن نقصد بأعمالنا جميعا وجه الله تعالى ، لتكون خالصة للمولى الكريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلّ اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين .

ثم إنني أكتفي بوضع فهرس لجزئيات هذا البحث دون قائمة المصادر والمراجع فيه اكتفاء بما سبق ذكره في الفرع الثاني من المطلب الأول ، مع بعض ما ورد في هوامش البحث .

والله تعالى من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
١- تقديم	١٥
٢- المطلب التمهيدي : الجودة ، وكليـــات الشـــريعة والبحـــث الفقهي .	٢٠
الفرع الأول : في معنى الجودة .	٢١
الفرع الثاني : في علاقات كليات الشريعة بالبحث الفقهي .	٢٣
الفرع الثالث : في أهم المؤلفات في كيفية كتابة البحوث .	٢٧
الفرع الرابع : في دور قسم الفقه بالكلية تجـــاه : (قاعـــة البحث) .	٣٢
٣- المطلب الأول : في الكتابة في موضوع فقهي معين .	٣٥
الفرع الأول : في الاستدلال بالآيات القرآنية الكريمة .	٣٧
الفرع الثاني : في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة .	٣٨
الفرع الثالث : في أوجه الدلالة من الآيات والأحاديث .	٤٠
الفرع الرابع : في القول بالإجماع .	٤١
الفرع الخامس : في الأخذ من المصادر والمراجع .	٤١
الفرع السادس : في الترجيح بين الأقوال .	٤٤
الفرع السابع : في ضبط الكلمات والحروف .	٤٥
الفرع الثامن : في وضع الهوامش في صلب البحث .	٤٨
الفرع التاسع : في علامات الترقيم والتشكيل .	٥٠
٤- المطلب الثاني : في تحقيق مؤلف من كتب التراث .	٥٢
٥- المطلب الثالث : في تناول شخصية عالم من العلماء .	٥٩
٦- فهرس الموضوعات .	٦١